

#لا لتعديل المادة 57 الاحتجاج الإلكتروني آخر أمل للمرأة العراقية

المادة 57. ضد تعديل قانون الأحوال الشخصية.

وقال عراقيون إن التعديلات المجحفة تأتي في وقت تنتظر فيه العراقيات المصادقة على قانون العنف الأسري الذي أقر من قبل مجلس الوزراء وتم رفعه إلى مجلس النواب العراقي للمصادقة عليه. ويستهدف القانون حماية الشرائح الضعيفة في المجتمع مثل الأطفال والنساء، علماً أن العراق تسوده المفاهيم القبلية ويوصف بأنه مجتمع ذكوري.

وتعجز السلطات العراقية عن سن قوانين من أجل حماية المرأة والطفل، ويقول الناشطون العراقيون إن العديد من الأحزاب السياسية الدينية في البلاد تقف دون تمرير قانون "العنف الأسري". ويواجه القانون اعتراضاً من قبل التيار الإسلامي المتحكمة في العملية السياسية منذ عام 2003 التي ترى أن إقرار القانون لا يتماشى مع الإسلام، بل هو نسخة من قوانين غريبة تشجع الفتاة على التمرد، وذلك لوجود بنود في القانون تمنح للفتاة أو المرأة الحصول على راتب يعينها في إكمال حياتها واستقلاليتها وتوفير ماوى لها. وتؤكد ناشطات عراقيات أن الإسراع في تشريع قانون المرأة والطفل يمكنه أن يعمل على حماية الأسرة، ولا بد من أن يكون من أولويات عمل مجلس النواب.

وتعكس الأخبار المتلاحقة عن انتشار جرائم العنف داخل العائلات، التي تنتالها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، تدهوراً خطيراً في المجتمع العراقي.

وقال مغرد:

@2fzPRE04eolXTC

تخلوا كمية الظلم الي وصل بيهم بدل م يتسنن قانون العنف الأسري شوف شيسون روحو انشروا بكل مكان شاركوا بتويتير تخلوا أم يأخذون منها طفلها شنو هالظلم #الأمأولىبحضنة_أطفالها.

واعتبر آخر:

@m9_6m

الوضع في العراق والبلدان العربية مقرف جدا فبدل أن تتطور قوانين هذه البلدان لتحمي حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الإنسان بصورة عامة يتم إقرارها لتقم حقوق هؤلاء وبتنهيها ضد تعديل المادة 57 ضد تعديل قانون الأحوال الشخصية. تشريع قانون العنف الأسري، حياة المرأة الشيعية.

وفي الجانب الآخر، يتفق الجميع على أن المشكلة في العراق ليست في إصدار قوانين لحفظ حريات المجتمع وأفرادها وتنظيم أوضاع الأسرة وعلاقات أفرادها في ما بينهم، وإنما المشكلة في محاولة قوى سياسية ودينية فرض نمط من الأفكار والممارسات والعادات الدينية والاجتماعية، تقليداً للنموذج الإيراني، إضافة إلى استغلال بعض القوى السياسية رفض القانون لأغراض الكسب السياسي بين جمهورها.

وقالت معلقة:

@SeimaMohamed

دولة يديرها حفنة من الأغنياء، بأي عقل فكرتم هكذا تفكير؟ بأي جراءة تطرحون هكذا تعديل؟ تركتم جميع المشاكل وتناقشون بهذا القانون؟ أي جبهة وأي بشر أنتم؟

وشنت المطربة العراقية شذى حسون هجوماً عنيفاً على مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية الجديد في العراق، والذي يناقشه البرلمان تمهيداً للتصويت عليه وإقراره خلال الأيام المقبلة.

وقالت حسون إن القانون الجديد فيه إجحاف كبير للمرأة؛ لأنه يحرم الأم من حضنة ابنها الذي سهرت عليه الليالي متحملة كل التعب والألم. وأضافت في تغريدة أن من أسباب رفضها للتعديلات الجديدة، أن الأب يأتي في سن الـ 7 سنوات ويأخذ ابنه، والأدهى أنه في حالة وفاة الأب تنتقل الحضنة إلى الجد والجد الأب، حتى لو كان عمره 90 سنة.

وصفت حسون مقترح التعديلات الجديدة بأنه يعندي على قيم الأمة، متعجبة من أن مشروع التعديل يسقط حضنة الطفل عن الأم التي تتزوج بعد طلاقها، ويهبه لأب حتى لو كان متزوجاً. وأكدت:

@ShathaHassoun

مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق فيه إجحاف كبير للمرأة فهو يحرم الأم من حضنة فلذة كبدها الذي سهرت عليه الليالي متحملة كل شيء، ليأتي الأب في سن السبع سنوات ويأخذ الأب في حال وفاة الأب تنتقل الحضنة إلى الجد والجد الأب حتى لو كان عمره 90 سنة. لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية.

وقال الناشط فراس السراي:

@firasalsarrai

مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية مجحف بحق الطفل والمرأة، قانون يشرع المساواة بين الأب وأمه كالسلة، لا سف أنت مع أو ضد هذا القانون؟ ضد تعديل قانون العنف الأسري، حياة المرأة الشيعية.

وأطلق مغردون عدة هاشتاغات على غرار #الأمأولىبحضنة_أطفالها و#ضدتعديل_قانون_الأحوال_الشخصية و#لا لتعديل المادة 57. وقال الإعلامي سيف صلاح الهيتي:

@saifsalahalhety

المادة الجديدة المقترحة لتعديل قانون الأحوال الشخصية متحيزة تماماً. بشكل لا يصدق! وإلا كيف يمكن أن ينازع الجد الأم في تربيتها لابنها؟ وكيف يسمح للأب بالحضانة في حال زواجه بينما تمنع الأم من هذا الحق؟ هذا القانون يعيدنا إلى القرون الوسطى.

بغداد - أثارت التعديلات المقترحة لقانون الأحوال الشخصية في العراق رقم 188 المعمول به منذ عام 1959 في البلاد والتي أنهى مجلس النواب الخميس الماضي القراءة الأولى لها، جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي في العراق.

ومثل التعديل الذي طال المادة 57 من القانون موضوع سجالات واسعة، وبخاصة الولد وترتيبه حال الطلاق حتى يتم السابعة من عمره فقط أو يتم العامين إذا تزوجت، كما أقرت أن "الجد والد الأب له حق سحب الحضنة من الأم في حال وفاة الأب"، وهذا ما يُعتبر سابقة في التشريعات العراقية كافة.

وأكد نواب وقوى سياسية وناشطون حقوقيون أن خلافات واسعة تحيط ببعض فقرات قانون التعديل، قد تؤدي إلى تأجيل إقراره، أبرزها ما يتعلق بحق حضنة الأطفال بالنسبة إلى الأزواج المطلقين، وحق الزوجة بعد الانفصال وتفاصيل أخرى اعتبرت منتقصة من حقوق المرأة وتمحيظة للرجل.

وتنص المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية حالياً على أن "الأم أحق بحضنة الولد وترتيبه، حال قيام الزوجية وبعد الفرقة، ما لم يتضرر المحضون من ذلك، وأن لأب النظر في شؤون المحضون وتربيته وتعليمه حتى يتم العاشرة من العمر".

وتضيف "وللمحكمة أن تاذن بتمديد حضنة الصغير حتى إكماله الخامسة عشرة، إذا ثبت لها بعد الرجوع إلى اللجان المختصة الطبية منها والشعبية، لأن مصلحة الصغير تقضي بذلك، على ألا يبيت إلا عند حاضنته، وكذلك إذا أتم المحضون الخامسة عشرة من العمر، يكون له حق الاختيار في الإقامة مع من يشاء من أبويه، أو أحد أقاربه لحين إكماله الثامنة عشرة من العمر، إذا انسدت المحكمة منه الرشد في هذا الاختيار".

وكتب مغرد:

@NBuOg14WLanoK1

ضد تعديل المادة 57 يُدرس حالياً قانون في العراق ينتزع الطفل من حضنة أمه بعد الستين إذا تزوجت ليذهب لأب الزوج، و7 سنين إذا لم تزوج. أي ظلم وتكليف للمرأة في هذا العالم البائس؟ العراق حكمة سافلون ملحدون.

وأطلق مغردون عدة هاشتاغات على غرار #الأمأولىبحضنة_أطفالها و#ضدتعديل_قانون_الأحوال_الشخصية و#لا لتعديل المادة 57. وقال الإعلامي سيف صلاح الهيتي:

@saifsalahalhety

المادة الجديدة المقترحة لتعديل قانون الأحوال الشخصية متحيزة تماماً. بشكل لا يصدق! وإلا كيف يمكن أن ينازع الجد الأم في تربيتها لابنها؟ وكيف يسمح للأب بالحضانة في حال زواجه بينما تمنع الأم من هذا الحق؟ هذا القانون يعيدنا إلى القرون الوسطى.

أبرز تغريدات العرب

moalla

انس جابر جابيتلنا اوكسيجين اكثر من قيس سعيد وهشام المشيشي. متونس.

SaadoonMustafa

المشكلة، ان العراق الخرب تحول إلى مكان لتحقيق الاحلام، الضباب، لا احلام شبابه واطفالها؛ وسبق لدراسة للأمم المتحدة أنكادت أن 99 في المئة من المصريات تعرضن لشكل من أشكال التحرش. وتقول النساء إنهن يتعرضن للتحرش بغض النظر عن ملابسهن، وسواء كن محجبات أو غير محجبات.



التعاض السليم مرفوض

«غزوة» مصرية لحساب دار الإفتاء بسبب تحريمها التحرش

«التدين على النمط المصري» يثير الجدل والسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي

الاجتماعي التي يستخدمها لنشر أفكاره وآرائه في قضايا جدلية من بينها موقفه من قضية التحرش الجنسي وربطه بينها وبين لباس المرأة، وهو ما رأى فيه البعض تبريراً لفعل التحرش ودفاعاً عن مرتكبيه.

وينتمي رشدي إلى فئة شيوخ السلفية الذين يبررون التحرش ويدافعون عن مرتكبيه سواء عن طريق مقاطع الفيديو أو البرامج التي يقدمونها، أو عن طريق كتابة التدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي، ملقن بالسرور على المرأة. ولعل أبرزهم محمد حسين يعقوب وأبو إسحاق الحويني وباسر برهامي وغيرهم.

وينصب رجال الدين عادة أنفسهم اوصياء على المجتمع ككل، وعلى نحو خاص على كل شاردة وواردة تخص النساء، وذلك ضمن تحول شامل صعود السلفية كعقيدة طبيعية لكثيرين في مصر.

وكانت نتيجة استطلاع أجرته دار الإفتاء المصرية عبر حسابها على فيسبوك العام الماضي أحدثت صدمة للمؤسسة الدينية، بعدما أظهرت تراجع ثقة الجمهور في الفتوى الرسمية مقابل زيادة الجوء إلى المواقع الإلكترونية والتي تسيطر عليها جماعات إسلامية غالبيتها متشددة.

واختار 70 في المئة من المشاركين في الاستطلاع الحصول على الفتوى بعيداً عن دار الإفتاء، ويحصل هؤلاء على الفتاوى من رجال الدين السلفيين منهم خاصة.

وقال مغرد في هذا السياق:

@FikryMasood

كلام الدار جميل ولكن الشعراوي له رأي مخالف يدافع فيه عن التحرش ويتهم المرأة، ومحمد حسين يعقوب الذي يثيره لون الشنطة في يد المرأة ورأي ياسر برهامي، هل يستطيع الأزهر محاسبة هؤلاء؟

يذكر أن محمد متولي الشعراوي هو رجل دين مصري شهير عرف بتفسيره للقرآن، وقد نال شهرة واسعة في العالم الإسلامي قبل أن يرسل في يونيو عام 1998، فيما لا تزال حلقاته ودروسه تبث في المحطات المصرية والعربية وتسمع على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة يوتيوب.

وخلال الفترة الأخيرة تداول ناشطون مقاطع فيديو قديمة للشعراوي والتي يقدم فيها آراء دينية وصفها البعض بـ"المتشددة"، مثل إباحتها ضرب الزوجة لتأديبها، وعدم جواز نقل الأعضاء البشرية، وآراء أخرى "من شأنها الإضرار بالتعاضل بين أصحاب الديانات المختلفة".

وسبق لدراسة للأمم المتحدة أنكادت أن 99 في المئة من المصريات تعرضن لشكل من أشكال التحرش. وتقول النساء إنهن يتعرضن للتحرش بغض النظر عن ملابسهن، وسواء كن محجبات أو غير محجبات.

دار الإفتاء المصرية تحرم التحرش في منشور على فيسبوك ومتابعوها يرفضون، بل يتهمونها بأنها أصبحت "تسوية" ما أثار الجدل حول سيطرة الفكر السلفي على عقول أغلبية الشباب في مصر.

القاهرة - اضطرت دار الإفتاء في مصر إلى مسح الآلاف من التعليقات ثم إغلاق ميزة التعليقات مؤقتاً على تدوينة على حساب الدار في موقع فيسبوك حول حرمة التحرش الجنسي.

وأكدت دار الإفتاء المصرية في تدوينة مشيرة إلى أن هذا التصرف هو من "كباشر الذنوب، وجريمة يعاقب عليها القانون".

وجاء في التدوينة:

@mira_aboushabha

دار الإفتاء بتقول التحرش حرام، كلام بيدهي وعادي لأقل متدين لكن نوعية متديني مصر دول (هؤلاء) غير، لا التحرش حلال يا مفتي مصر أنت متكفر ولا إيه. اومال نسيب بنت متبرجة من غير تحرش. التحرش ده في سيول الله إيش عرفك أنت بالدين، احنا بتتقرب لله بالتحرش عشان كده مش الفتاوى حلها.

فيما طالب آخرون بالقيام بدراسة تشرح سبب الحكم الهائل من التعليقات الراضية لتحريم التحرش. وكتب مغرد:

@Ranya5aled

محتاجين نفهم سبب كم التعليقات اللي متضايقه أوي أوي على صفحة دار الإفتاء عشان (لأنهم) قالوا إن التحرش حرام! لا حقيقي إيه ممكن يضايق أي إنسان في أن يكون واضحا أن التحرش حرام! بيدكم كية عداة لأي حاجة أو فكرة بتعمل اعتبار للمرأة عامة! كراهية شديدة لفكرة أن هذا الكائن المستباح ليه حقوق!

وسخر مغردون من المعلقين الذين اتهموا دار الإفتاء بأنها أصبحت تسوية. وقال مغرد:

@noragamal68

دار الإفتاء عشان قالت التحرش حرام بشكل قطعي بقت تسوية، بجهم وهم بيرفضوا.

واكد معلق:

@a7so33

دار الإفتاء نزلت بوست عن التحرش ولحد من ساعتين الكومنتات (التعليقات) كانت حاجة أقل ما يقل عنها إننا عايشين وسط أوسخ أهل الأرض وأسمن الصفحة حذفوا أكثر من 90 في المئة من الكومنتات وأتمنى أن الدكتور عبدالله رشدي ميردش عالبيوست زي كل مرة ويسبب رسالة واحدة مهمة عالسوشيال ميديا ما يشخصنهاش.

وكان لافتاً تداول اسم رجل الدين المصري عبدالله رشدي بكثافة وسط تعليقات الرافضين لفتوى تحريم التحرش. ويلقى الرجل شعبية واسعة في الأوساط الشبابية المصرية بسبب آرائه المثيرة للجدل التي تنال من المرأة ومن حقوقها. وكان رشدي قد أثار الجدل عدة مرات بسبب تصريحاته عبر مواقع التواصل

القاهرة - اضطرت دار الإفتاء في مصر إلى مسح الآلاف من التعليقات ثم إغلاق ميزة التعليقات مؤقتاً على تدوينة على حساب الدار في موقع فيسبوك حول حرمة التحرش الجنسي.

وأكدت دار الإفتاء المصرية في تدوينة مشيرة إلى أن هذا التصرف هو من "كباشر الذنوب، وجريمة يعاقب عليها القانون".

وجاء في التدوينة:

دار الإفتاء المصرية

السؤال: أرجو توجيه كلمة للشباب لوقف ظاهرة التحرش، وبيان العقاب الذي ينتظر من يقوم بالإتيان بذلك الأفعال في الدنيا والآخرة.

الجواب: التحرش الجنسي حرام شرعاً، وكبير من كبائر الذنوب، وجريمة يعاقب عليها القانون، ولا يصدر إلا عن ذوي النفوس المريضة والأهواء الدنيئة التي تُتَّبَعُ همتها إلى التلطف والتدسُّس بأحوال الشهوات بطريقةً بهيميةً وبلا ضابط عقلي أو إنساني. (...)

وعلى إثر ذلك، شن مستخدمو موقع فيسبوك "غزوة" ضد الدار وأطروا التدوينة بالآلاف من التعليقات المسيئة التي "دعوا إلى التحرش، وتلقي باللوم على الفتيات". واعتبر المعلقون أن "التحرش ليس حراماً من الأساس"، بل واتهم البعض دار الإفتاء بأنها أصبحت "تسوية".

وعلق أحمد وسام أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية خلال مداخلة هاتفية مع برنامج "حاضرة المواطن" المذاع عبر فضائية "الحدث اليوم"، أن الدار تنشر يوميا منشورات دعوية تذكيرية ودعائية منتظمة على أحاديث وفتاوى، مشيراً إلى أن آخر ما تم نشره فتوى حول تجريم التحرش وهي مختصرة من فتوى على موقع دار الإفتاء من الفتوى أن حذف التعليقات ليس متعلقاً بنص الفتوى وإنما مرتبطاً بسياسة الصحة كمنظراتها من الصفحات الأخرى، بأن من يدخل لكي يشوش أو يسيء الأب فإنه يتم حظره من التعليق والإساءة.

وقال مغردون إن مصريين يتعاملون مع التحرش كأنه "حق مكتسب". وانتقد مغردون "التدين على الطريقة المصرية". ويصف الشعب المصري نفسه بأنه "متدين بطبعه"، ومهما وقعت أحداث غريبة نقلها الشبكات الاجتماعية تتناقض مع الأعراف والتقاليد المجتمعية، وحتى الدينية، لا يزال المصريون يعتبرون أنفسهم "متدينين بطبعهم".

وكتب ناشط:

@myths_house

الشعب المتدين بطبعه وخاصة المرضى منهم بالهوس الجنسي